في الكتابة السياسية وشروطها

تطرح قضية العدوان على العراق مهامَ عديدة ، وجديدة أيضاً ، على أبنائه الوطنيين المخلصين ، كون العراق دخل في مرحلة تاريخية جديدة ، مرحلة الغزو والعدوان وخضوع العراق للاِحتلال العسكري ، ويفترض بأبنائه التصدي لمهمات سياسية تختلف عما سبقها من مهمات تتعلق بالبناء الداخلي ، ومعالجة الإختلالات في بنيته العراقية على كل الصُعُد ، وحل أزمات سياسية يشهدها الوضع الداخلي في كيفية إدارة الوضع الإداري السياسي ، والتي كانت تتحمل ـ أي مسألة الحل ـ القسط الأكبر من وزرها السلطة السياسية القائمة آنذاك ، بغية حل الأزمة على أرضية عراقية ، وبأيدي عراقية ورؤية وطنية عراقية .

لقد أعطت تلك الأزمة السياسية الداخلية ((ذرائع متباينة)) للبعض كي يوغِل في خيانة الاِعتماد على الأجنبي المضاد للوطن العراقي ، المضاد لأبناء الوطن العربي ، المناوىء للرؤية الحضارية الإسلامية الحقّة ، إذا ما أخذنا الرؤية التاريخية معياراً للتقويم ومقياساً للحكم ، وهو ما تناولناه بشكل تفصيلي في كتابنا الذي تابع فيه مفهوم الوعي الغربي حول منطقتنا العربية الإسلامية [1] .

كانت رؤيتنا السياسية تعتمد الأخذ بخيار الاِعتماد على الذات للوصول إلى حل وطني للأزمة السياسية عبر الحوار الفكري والسياسي بين أطراف العمل السياسي الوطني ، بدلاً من الاِعتماد على العنصر الأجنبي ، الذي فضلَ البعضُ وسيلتها السهلة ، خلال فتراتها المتواترة . . فضلَ الأموال الأجنبية : السحت الحرام لمواصلة ((الكفاح)) من خلال السراديب السرية ودهاليز المخابرات الأجنبية وفنادق الخمس نجوم والدعاية التلسكوبية .

في أية حال ، **<u>إنَّ تلك الرؤيتين كانتا من بنات الظرف الماضي</u>** ، وسيبين التاريخ السياسي دوافع كل طرف ، وما ناله كل طرف الذي يحمل وجهة نظر فكرية و سياسية محددة من أموال الدعم ، وإنْ كان التوجه السياسي لكلا وجهتي الطرفين مكشوفة لمن يريد المتابعة الصادقة والرصد الأمين . كان خيار المصالحة الوطنية العراقية خلال المرحلة السابقة ــ وهي عماد رؤيتنا السياسية ــ يتمحور على النصوص التالية ، في صيغة برنامجية واضحة تعبِّر عن مرحلة من مراحل التطور السياسي العراقي :

- إعلان ميثاق توافق وطني يحقق مصالحة وطنية شاملة .
- إلغاء كافة القوانين والقرارات والأحكام الصادرة ضد أطراف وقوى وأفراد العمل الوطني ، وإلغاء كل ما ترتب عليها .
- تحقيق سيادة القانون ، وإشاعة الحريات الديموقراطية في حياة الفرد والمجتمع ، وضمان حقوق الأفراد في إبداء الرأي والاِجتهاد ، وضمان أمنهم وسلامتهم .
- إنجاز مشروع سياسي يعتمد التعددية السياسية والتعددية الفكرية والثقافية .
- تأمين الاِستقلال التام للقضاء ومؤسسات التعليم العالي .
- تأمين حرية الصحافة وتأسيس النقابات والجمعيات والاِتحادات المهنية والثقافية .

- إجراء اِنتخابات تشريعية عامَّة وحرة ، واِنتخابات رئاسية .
- وضع دستور دائم للبلاد تتم مناقشته وإقراره من قبل نواب الشعب ، قبل عرضه للاِستفتاء الشعبي العام .
- وضع سياسات ، واِتخاذ إجراءات عملية لبناء الثقة بين شرائح المجتمع وقواه السياسية ، وردم كل ما الحفر والأخاديد ، التي صنعتها أخطاء وسلبيات الماضي [2] .

وفي تحديد نظري لمفهوم ((التحالف الوطني العراقي)) أكدنا على المهمة التالية ، إنَّ : ((السبيل الممكن في طرح القضية الديموقراطية السياسية بالواقع العراقي ، **يقتضي وعي ما تقدم وعياً فكرياً وسياسياً** ، عميقاً وديناميكياً ، وفق الظرف المناسب والمكان المحدد ، **والإيمان الأقصى بهذا الوعي ، والعمل من أجل ترجمة محتوياته الفكرية والسياسية** ، وهذا {يستلزم التغيير العميق لذهنية الإنسان العربي ، حتى يصبح قابلاً لممارسة الديموقراطية ، فيتحول ولاؤه للفكرة والبرنامج والحزب [. . .] بحيث تتقبل ذهنية العربي الاِنتقال السلمي للسلطة ، وسريانها في المجتمع ، كعملية طبيعية تتم عبر التعدد الحزبي الطبيعي})) [3] .

ومن المعلوم إننا أجزمنا خلال المؤتمر الثاني للتحالف الوطني العراقي الذي اِنعقد بلندن في تاريخ 9/30 – 10/1 من عام 2000 على التالي :

((إنَّ هذه الأهداف غالية وعزيزة ونناضل من أجل إنجازها بكل عزم وقوة ، ولكن من المؤكد والراسخ عبر تاريخنا إنَّ هذه الأهداف والتطلعات الوطنية **لا يمكن تحقيقها عبر الحراب الأجنبية والحصار** الآثم . **إنها عملية شاقة ومعقدة تتطلب توافر كل الجهود من جميع الأطراف الوطنية المعنية ، بما في ذلك السلطة التي تقع عليها المسؤولية الأولى** . إنَّ التاريخ لم يحكم على أمة بالزوال أياً كان هول المحنة التي تمر بها **طالما تقدر** على اِستخلاص دروس هذه المحنة وتجميع ما بقي من قواها السليمة واِستنفارها للقضاء على أسبابها ، **وبلادنا ستكون أقوى وأكثر عطاءً وأصلب وحدة عندما تزدهر فيها الحرية ويكون القانون هو الناظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع**)) [4] .

فيما رأى الآخرون ، إنَّ الحل الوحيد يتم عبر الاعتماد على العامل الأمريكي ، فتلقوا أمواله وساروا خلفه ، يحدد لهم بوصلة التحرك وأفقها المرسوم على ضوء مصالحه الإستراتيجية ، وصولاً لاِحتلاله العسكري الكلي للعراق . لقد ساهمت قوة المؤتمر الوطني بقيادة أحمد الجلبي ، ووفاق أياد علاوي ، ومنظمات طائفية عديدة ، والحركة الكردية المسلحة ، التي لم تتوانَ عن قتل أشقائـ((ها)) من أنصار الإسلام الأكراد في حلبجة وجوارها ، وقتلْ بعض قوى الحركة الكردية المَّسلحة التي تمثل أكراد تركيا من قوى {P K K} . . . ساهموا مباشرة وبشكل واعي ، أو موضوعياً . . . أي بصورة غير مباشرة ، في المسعى الأمريكي لتدمير العراق . لقد تبخرت ، مثلاً ، شعارات حرية تقرير المصير الكردية ، والرؤية الفيدرالية ، وبات جمع السلاح ((الكردي)) على رأس البرنامج الأمريكي المنتظر . مثلما توارى الحديث عن المعايير الإسلامية حول طابع الحكم ، التي تُحدِد المواقف السياسية .

مثلما بات النفط العراقي شأناً أمريكياً خاصاً . وأنزلت التعويضات المالية المدفوعة لسلطة آل صباح ، إلى نسبة الخمسة بالمائة بعد كانت أرقامها تصل إلى 25% كما جرى إغفال الحديث عن ((الأسرى الكويتيين)) وفق نسَب ضجيج الدعائية السابقة . مثلما جرى تقديم مشروع رفع الحظر عن العراق بعد أنْ ألحق أضراراً بالبنية العراقية على كل الصعد : البشرية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والخدمية وغيرها ، من جهة ، وتضمينه فقرة تؤكد على أبدية تنفيذ أمريكا المنفرد لثروات العراق ، كون إدارته ((قابلة للتمديد في حال الضرورة إلا إذا رأى مجلس الأمن عكس ذلك)) وفي حال توجه أحد ما لمجلس الأمن ، فإن الفينو الأمريكي جاهزاً للمنع ، من جهة أخرى . ولم يقدم الأعداء أية كلمة موثقة عن أسلحة الدمار الشامل العراقية التي كانت أحد الذرائع المخاتلة للحرب الجائرة على العراق ، بمستوييه العسكري الهمجي المباشر وغير المباشر الذي إستهدف تحقيق الموت البطيء بحق أبناء شعبنا أو تخلفه الشامل . . . مضمون المشروع المقَدَّم إلى مجلس الأمن ، هي إعطاء شرعية التصرف : ((كارت بلانش)) بثروات العراق على ضوء المصلحة الأمريكية ، والتصرف الأمريكي ـ البريطاني المنفرد . .

اليوم يخضع العراق للإحتلال العسكري الأمريكي ــ البريطاني ، وباتت السلطة الكلية بيد القوة الأجنبية المسيطرة على شؤون العراق كلها ، ينتج الأمريكيون في مجالات هذه الثروة الكمية التي يريدون منها ، ويعطلون العمل في ذلك الجانب الذي يهّم الشعب . يستجلبون ذلك ((الرمز السياسي أو الطائفي)) الذي يخدم توجهه ، ويفسحون الطريق لذلك المعم أو الأفندي أو الذي إرتدى العقال واليشماغ لدخول العراق ، ومحاورته حول الشأن العراقي مباشرة أو عبر طرف ثالث ، دون معايير موضوعية إلا معايير خدمتهم . يطلقون يد الفوضى لتخريب المنجز التاريخي العراقي ، بغية تحويل الذاكرة العراقية إلى صفحة بيضاء يكتبون عليها ما يشاؤون وفق المنظور الصهيوني . ويقومون بصياغة البرامج التربوية والتدريسية في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي مجرد رأس جبل الجليد الغاطس في مياه الرؤية الفكرية والسياسية الأمريكية . القوى السياسية العراقية ((تتمتع بأعطيات)) المندوب الأمريكي العسكري المتقاعد : جي غارنر المعنوية ، بحثاً عن حلٍ سياسيٍ لا يأتي أبداً لصالح شعبنا ووطننا ، **<u>عند مَنْ خلق الأزمة وأدارها منذ البداية</u>** . إنها أزمة عامة على كل الصُعُد ، ولن تقبل الحل السياسي أبداً من دون إستقلال وسيادة سياسية . ولن ترى حلاً سياسياً للأزمة العامة على أسس وطنية ما لم ترحل قوى الإحتلال . ولن نرى أفقاً ديموقراطياً فعلياً إذا لم تنبثق حكومة شعبية وموحدة توافقية محددة البرامج السياسية يخدم توجهها الفكري والسياسي المجموع الوطني العراقي .

اليوم يحاول البعض ترديد المعزوفات الأمريكية ، ويكرر منظومة دعايته السياسية السابقة ، في حين أنَّ هناك مستجدات على الأرض ، فكيف يمكن فهم ذلك ؟ .

<u>الموقف السياسي المحدد يقتضي التوصيف السياسي للحالة المادية الشاخصة ، إدراك كل عناصرها الفاعلة أو التي تتأثر منه ، التحليل السياسي الملموس للموقف السياسي الملموس ، كما يفرضه الموقف السياسي ، وإذا كان الإعلام والدعاية</u>

الغربيتين تلعب دورهما في خدمة الرؤية الأمريكية ، لغايات سياسية ودعائية ، وكذلك مواقف مَنْ يسير خلف رؤيتهما ــ نتبين ذلك من حجب إعلامي عن كل المعطيات الملموسة التي يشهدها العراق ، وتغييب المطالب الملموسة للمجتمع العراقي ــ عبر التركيز على سقوط تماثيل صدام حسين ، وإكتشاف المقابر الجماعية ، وعدم إطلاق القناة التلفزيونية العراقية لعملها ، منعاً للتساؤل الشعبي عن مجريات الوقائع اليومية .

إذا كان كل ذلك صحيح ، فإنَّ الأمرَ الأهم هو تبيان الحالة المعيشية للمجتمع العراقي الراهنة . الوضع الأمني المنفلت في العراق . الجانب الاقتصادي . الدراسة لأبنائه التي كانت سنتهم الدراسية قد شارفت على الانتهاء . إنقطاع الكهرباء الدائم ، عدم تدفق المياه الصالحة للشرب للمواطنين ، جراء التخريب العسكري الأمريكي وتدمير القوات البريطانية . نعم معرفة وقائع الماضي مهمة للإتعاظ بدروسه وليس للإنتقام ، وكشف خباياه ضرورية لخدمة المستقبل عبر تجنب تكرار أخطائه وجرائمه . . . ولكن ــ كذلك ــ **الأهم هو معرفة الراهن ، والتدبُّر في ظروفه ، والتفكير في النتائج الراهنة** . قراءة لوحة التطورات الراهنة قراءةً علمية إجتماعية مخلصة للوطن العراقي . . . مخلصة للمجتمع العراقي . . . مخلصة للدولة العراقية الواحدة . . . وليس لخدمة المحتل الأجنبي . **الممارسة هي التي تبرهن وتدلل ، لا الأقوال . الأفعال الحقيقية لا التصريحات الصحفية والبيانات الأيديولوجية** .

لنأخذ مثالاً من تاريخنا العراقي القريب كي نتدبر في الواقع الراهن ، للإستدلال بأحداث الماضي على مجريات الحاضر . إنه المثال الذي نستمده من تطورات الحرب العراقية الإيرانية ، وموقف القوى السياسية منها . لقد إندلعت الحرب العراقية الإيرانية في العقد الثمانيني من القرن المنصرم وفق رؤيتين متناقضتين : إحداهما تحمِّل أسباب إندلاعها للطرف الآخر ، والأخرى ترى أسباب إندلاعها تكمن في العنصر الذاتي . لقد توقفت تلك الحرب في 1988/8/8 على ضوء قرار الأمم المتحدة المرقم 598 . في ذلك التاريخ وفي اليوم نفسه كانت الولايات المتحدة توجه سؤالاً محدداً للجنرال نورمان شوارتزكوف الذي سيصبح القائد العسكري العام للعدوان الأمريكي الغربي على العراق في عام 1991 والمسمى بعاصفة الصحراء ، عن الطرف الذي ينبغي مواجهته في المستقبل ، كان جوابه الواضح بعد أنْ تمَ تزويده بوثائق السي آي أي ووزارة الدفاع {البنتاغون} والأمن القومي الأمريكي ، كما يذكر هو ذلك ، والذي توصل إليه في أواخر عام 1989 : **هو العراق** ، وجرى على ضوء ذلك ، الإعداد لبرنامج العدوان الطويل على الدولة العراقية ، التي إنتهى بها المطاف الطويل العسير منذ ذلك التاريخ ، إلى الاحتلال العسكري الأمريكي ــ البريطاني المباشر في الربع الأول من عام 2003 أو بعيده بقليل .

إندلعت الحرب العسكرية العراقية الإيرانية ، وشهدت تطوراتها الصعبة مختلف المراحل ، ما بين هزائم إيرانية وإنتصارات عراقية ، أو العكس ، حتى إنتهت إلى تجرع الامام الخميني السم ، وأوقفها مُرغماً ، دون أنْ تستطيع إيران تحقيق أياً من أهدافها عن طريق الحرب العسكرية ، التي تحددت حول إسقاط السلطة العراقية

وإقامة نظام على الصورة الإيرانية . كان موقف القوى السياسية العراقية يتراوح بين تأييد هذا الطرف أو ذاك ، ويقترح ذلك الحل أو هذا . اِلتحق البعض بالجانب الإيراني وفي خدمة رؤيته العسكرية وجهده الحربي ، سواء كان طائفياً وأحزابها ، أو من قِبَل الطرف الكردي المسلَّح . كانت المواقف السياسية للقوى العراقية المختلفة تستخرج تحليلات ومواقف على ضوء تطورات الحرب طيلة تلك الفترة التي شهدت تأججاً مروعاً ، وصعوداً وهبوطاً متنوعاً . ولكن مع توقف مدافعها عن الصراخ المسعور ، خفَّ وإلى الأبد ذكرها التفصيلي ، وإذا أوردها البعض فإنها تأتي من باب الدعاية السياسية أو الاِستذكار ، وباتت وقائعها المكتوبة في مستودع الأرشيف التاريخي ، يقوم على معاينتها المؤرخون والمتابعون المدققون . لماذا كانت صورة الكتابة السياسية على هذه الشاكلة ؟ ! .

لأنَّ صفحة هذه الحرب تحولت من الرؤية السياسية الظرفية ، الذي كان يقتضيها تحديد الموقف السياسي ، إلى الرؤية السياسية التاريخية بعناصرها المختلفة وخلفياتها المتنوعة : الجغرافية والتاريخية ، زمانها ومكانها ، وما تتطلبه رؤية هذا الطرف أو ذاك ، على ضوء المصالح القومية لبلدها وأمنه الوطني . لذا رأينا الشعارات السياسية عند أطراف المعارضة : الداخلية أو الخارجية ، المستقلة عن الأجنبي أو المرتبطة التابعة له . . . رأينا هذه الشعارات تتغير حول أبعاد هذه الحرب ، وتتطور أشكالها ومضامينها على ضوء اِحتدام المعارك ومعادلاتها السياسية ، تنتقل تدريجياً من شعار إسقاط النظام وتوقف الحرب ، إلى شعار إيقاف إطلاق النار وإسقاط النظام ، وكانت الحمية عند أصحاب هذين الشعارين تتصاعد حيناً وتختفي أو تتوارى أحياناً أخر .

اليوم إذا نظرنا إلى هذه الحرب نظرة تاريخية موضوعية لطابع الصراع بين الدولتين : الإيرانية والعراقية ، العنيف أو غير العنيف ، **لرأينا إنَّ إيران ما زالت تحقق أهدافها السياسية الإستراتيجية على حساب العراق** ، منذ اِتفاقية أرضروم الأولى في عام 1823 واِتفاقية أرضروم الثانية عام 1847 ومروراً 1913 و1925 و1937 وأزمات 1961 و1967 ــ 1968 ، وصولاً لاتفاقية 6 / آذار عام 1975 ، وما تزال تتطلع للمزيد ، وتبين للقاريء المنصف المدقق . **إنَّ عنصر المبادأة السياسية كان بيد الإيرانيين دائماً** ، مباشرةً عبر الاِعتماد على القوة العسكرية الإيرانية ، أو بشكل غير مباشر من خلال الاِستعانة بأصدقائ((ـها)) في الداخل العراقي ، [5] .

اليوم يواجه العراق تحدياً مماثلاً ، والاِنتقال من مرحلة الأزمة السياسية الداخلية العراقية ، إلى مرحلة الأزمة السياسية العامة المفروضة بقوة الاِحتلال العسكري الأجنبي ، التي لها طابعها التحليلي ومقترحات حلها التي تختلف جذرياً عما سبقها . **ولكن على المستوى الكتابي ، النظري والسياسي ، ينبغي التوقف عند الوضع الراهن ، العيني المرئي المحسوس الملموس ، تحديد الموقف السياسي منه ، وتقديم الرؤية التحليلية حوله ، الفرز واضح ما بين الوطني العراقي والأجنبي المستعمر والعسكري ؛ القومي العربي بأبعاده الممتدة من المشرق العربي إلى المحيط الأطلسي والغربي الخارجي الذي اِستهدفه تاريخياً منذ القرن التاسع عشر وكلله بإتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور ؛ الحضاري الشرقي المسلم والصليبي**

الصهيوني المتحد ضده ، من خلال مبدأ صراع الحضارات وفق نظرية صامو ئيل هانتنغتون ، [6] .

الحاضر الذي يحياه العراقيون يتطلب وقفة صريحة واضحة بعيداً عن المخاتلات السياسية والألاعيب الدعائية . لن يتغطى الموقف السياسي الحقيقي بالتذرع : إننا قلنا وحذرنا وتظاهرنا ، وبغربال القمع السياسي الصدامي الذي لا يخفى على أحد ، إذ أنَّ الوطن العراقي يخضع للاِحتلال العسكري المباشر . والعولمة الأمريكية لها أجندتها على كل الصُعُد . فالتحليل الملموس للموقف السياسي الملموس يقول ، إنَّ القوات الأمريكية ـ البريطانية على الأرض العراقية ، ومجتمعنا العراقي في قبضة الغول العسكري الأجنبي ، والأزمة الأمنية والاقتصادية والخدمية واضحة ، ويشير منحى تصاعدها إلى المستقبل المظلم للدولة العراقية بما فيها الأرض والمجتمع والمؤسسات الناظمة لعملهما . لا تتطلب رؤيتنا السياسية أية فذلكات كلامية للهروب من الحاضر بالتوقف عند الماضي . تحديد الموقف السياسي من الاحتلال العسكري الأجنبي هو الشرط الأول الذي يوضح معيار وطنية أي تنظيم والموقف السياسي ، والممارسة العملية التي تقتضي الإعداد والبناء والتهيؤ لهذا الموقف السياسي ، هي معايير الحكم ومقياس التقويم ، فماذا نحن ـ كوطنيين عراقيين ـ فاعلون ؟ ! .

2003 / 5 / 16 باقر الصرّاف

كاتب عراقي مقيم في هولندا

المراجع والهوامش

1ـ راجع كتابنا المعنون : العراق بين الرؤية الغربية وممارسات المعارضة العراقية {في ضرورات الوعي الغربي} ، منشورات نداء الوطن : جريدة التيار الوطني . . . منبر الرؤية الوطنية ، الطبعة الثانية ، أوائل العام 2001 ، بعد أنْ صدرت طبعتها الأولى 1992 .

2 ــ راجع العدد التوثيقي من جريدة ((نداء الوطن)) حول وقائع ذلك المؤتمر والمرقم بالسادس . المؤرخ في شباط عام 2001 .

3 ـ راجع كتابنا المعنون : العراق : كيف ننظر إليه ؟ ، ماذا ننتظر منه ؟ منشورات نداء الوطن ، منبر الرؤية الوطني ، صوت التيار الوطني ، الطبعة الثانية : المزيدة والموسعة ، أواسط العام 2002 .

4 ـ راجع جريدة ((نداء الوطن)) التوثيقي ، العدد المذكور أعلاه .

5 ـ راجع الكتب التالية بصدد تلك الجوانب : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، تأليف د . الدكتور عبد العزيز سليمان نوار ، إصدار دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1387 ــ 1968 ، ص 327 ــ347 . العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمسة قرون ، تأليف سعد الأنصاري ، إصدار دار الهدى ــ لبنان ، 1987 . خصوصاً المراحل التاريخية فيه . راجع كتابنا المعنون الأمة العربية : ماضياً . . . حاضراً ، المواقف السياسية على ضوء مستقبل أجزائها ، منشورات جريدة ((نداء الوطن)) منبر الرؤية الوطنية . . . صوت التيار الوطني ، الطبعة الثانية : مزيدة ومنقحة ، أواسط شباط عام 2002 ، وغيرها من الكتب التي لها علاقة بالخلافات بين البلدين المتجاورين .

6 ــ صدام الحضارات ، تأليف عدد من الكتّاب ، من بينهم صاموئيل هانتنغتون ، وجين كيركباترك ، حسن الترابي ، ومحجوب عمر ، إصدار شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ـ لبنان ، عام 1995 .